

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآلته الطاهرين

خلاصة البحث السابق

ُعرضت في البحث السابق الصياغة الفنية التي قدمها المحقق الأصفهاني للسلوك الثاني في حقيقة الواجب التخييري، ثم استعرضت النقد الذي وجهه إليه السيد الخوئي. وللسلوك الثاني بيانان، يرجع الأول منهما التخيير الظاهري إلى «واجبات تعينية مشروطة»؛ فيكون كل بدل واجباً على نحو التعين، ولكنه مشروط بعدم الإتيان بعده الآخر. وقد صرحت المحقق الأصفهاني هذه البنية على أساس ملاكي، بافتراض وجود «مصلحة في التسهيل والإرفاق» إلى جانب المصالح الملزمة القائمة في كل بدل، وهي التي تقضي الترخيص البديلي؛ بمعنى أن الإتيان بأحدتها يجعل ترك سائر البدائل مأذوناً فيه. وبهذا، يكتسب سقوط الوجوب التعيني عن سائر الأطراف تبريراً ملاكياً ناشئاً من مصلحة التسهيل، فترتقي النظرية من مجرد صياغة لفظية إلى تحليل ملاكيـ حكميـ. ويكون الإشكال الثالث للمحقق الخوئي من محورين أساسيين: 1ـ إثبات كفاية «مصلحة التسهيل» لجعل الترخيص، فإن الترخيص في ترك الواجب يفتقر إلى حجة إثباتية، ومجرد الفرض الثبوتي لا يكفيـ 2ـ أنه على فرض كفاية مصلحة التسهيل، فإن هذه المصلحة بعينها ستكون مانعة من أصل جعل الوجوب على جميع الأطراف، وتكون النتيجة القهرية هي القول بـ«وجوب أحدهما». يضاف إلى ذلك أنه حتى مع التسليم بوجوب الجميع، تبقى دعوى «السقوط بامثال البدل» فاقدة للمقتضي؛ إذ لا يسقط التكليف إلا بامتثاله نفسه، أو بالعجز عنه، أو بنسخه. ويشكل تحليل الميرزا النائينيـ القائم على التفكير بين «التزاحم الملاكي» وـ«التزاحم بعد الخطاب»ـ الخليفة النظرية لنقد السيد الخوئي؛ فإن اشتراط «عدم الإتيان بالآخر» إنما يعقل في حيز التزاحم الامثلاليـ، أما في حيز التزاحم الملاكيـ، فإن الملاك التام لا يتعددـ، وتكون النتيجة هي «وجوب أحدهما». وقد طرحت للدفاع عن المحقق الأصفهاني طريق يقوم على إدراج «مصلحة التسهيل» في ساحة الامثلالـ لا في ساحة الملاكـ، مع توسيعة نطاق التزاحم الامثلاليـ من «عدم القدرة على الجمع» ليشمل «مشقة الجمع» أيضاًـ. وعلى هذا الفرضـ، يمكن الجمع بين «الوجوب التعيني الثبوتيـ لكلـ بدلـ» وـ«الترخيص الامثلاليـ البديليـ»؛ وإن كان ذلك يظلـ في مقام الإثبات متوقفـاً على دلالة الأدلةـ أو قيام بناء عقلائيـ على هذا المستوىـ من الإرفاقـ. فالحاصلـ أنـ إقحامـ مصلحة التسهيلـ في عالمـ الامثلالـ يفتحـ البابـ أمامـ إمكانيةـ الحفاظـ علىـ صياغةـ المحققـ الأصفهانيـ، بينماـ يؤديـ إقحامـهاـ فيـ عالمـ الملاكـ إلىـ تأييدـ نقدـ الميرزاـ النائينيـ والـسيدـ الخوئيـ.

الإشكال الرابع للسيد الخوئي (قده) على المسلوك الأقل: لزوم تعدد العقاب عند ترك جميع الأطراف

فبناءً على مسلك «الوجوبات التعينية المشروطة»، حيث تكون كل واحدة من خصال الكفارـة واجبةـ على نحو التعينـ، ويكون جوازـ تركـهاـ مقيدـاًـ بـ«التركـ إلىـ بدلـ»، فإنـ اللازمـ القهـريـ لهذهـ الصياغـةـ التـحلـيلـيةـ، بحسبـ ماـ يـراهـ السيدـ الخـوئـيـ (قدسـ سرهـ)، هو ضرورةـ الـلتـزـامـ بـتـعـدـدـ العـقـوبـةـ فيـ فـرـضـ «ـتركـ جـمـيعـ الـبـدـائـلـ»ـ.

وتقريرـ هذاـ الإـشـكـالـ: أنـ قـيـدـ جـواـزـ التـرـكـ، بـحـسـبـ هـذـاـ المـسـلـكـ، هـوـ أنـ «ـالـترـكـ لاـ يـجـوزـ إـلـاـ إـلـىـ بـدـلـ»ـ. وـعـلـيـهـ، فإنـ الإـذـنـ فيـ تـرـكـ

من البدائل إنما يثبت في فرض الإتيان بديل آخر، وليس إننا مطلقاً. وعلى هذا الأساس، يتم المقتضي لاستحقاق العقاب ويفقد المانع. ففي فرض «ترك الجميع»، يصدق على ترك كل واحدٍ منها على حدة، ويكون المانع (وهو الإتيان بالبديل الآخر) مفقوداً. فاللازم القهري هو لاستحقاق العقاب تماماً ومتتحققـاً في كل واحدٍ منها على حدة، ويكون المانع (وهو الإتيان بالبديل الآخر) مفقوداً. فاللازم القهري هو ثبوت استحقاق العقاب بالنسبة إلى ترك كل واحدٍ من هذه الواجبات المشروطة، وهو ما يعني «تعدد العقاب». وهذا يجري على نسق ما ثبت في بحث الترتيب، من أنه لو ترك المكلـف الأهمـ والمهمـ معـاً لاستحقـ عقابـين؛ فالقياس هنا هو القياس نفسه.

فالنتيجة هي أنه حيث إن القول بـ«تعدد العقاب» في الواجب التخييري هو مما «لم يلتزم به أحد»، فإن المسلك الأول للمحقق الأصفهاني، إذا ما أرجـعـ إلى «الوجوبـاتـ التعـيـينـيةـ المشـرـوـطـةـ»، سـيـنـتهـيـ إلىـ ثـمـرـةـ غـيرـ قـاـبـلـةـ لـلـلـتـزـامـ، فـيـكـونـ بـذـلـكـ مـخـدوـشـاـ. نـعـمـ، إنـ الـجـوـابـ الـذـيـ قدـ يـطـرـحـهـ المـدـافـعـونـ عنـ هـذـاـ الـمـسـلـكـ —ـ وـالـقـائـمـ عـلـىـ أـنـ مـنـاطـ وـحدـةـ الـعـقـابـ هوـ عـنـوانـ «ـتـرـكـ مـاـ لـاـ يـجـوزـ تـرـكـهـ»ـ —ـ سـيـأـتـيـ بـيـانـهـ فـيـ مـحـلـهـ؛ـ إـلـاـ أـنـهـ فـيـ مـقـامـ النـقـضـ بـلـواـزـمـ الـقـولـ وـثـمـرـاتـهـ، يـبـقـيـ اـسـتـدـالـلـ السـيـدـ الـخـوـيـيـ تـامـاـ وـسـلـيـماـ. وـيـشـيرـ السـيـدـ الـخـوـيـيـ (ـقـدـسـ سـرـهـ)ـ إـلـىـ هـذـاـ الـمـطـلـبـ بـقـوـلـهـ:

لو تنزلنا عن ذلك... ولكن لازم ذلك هو الالتزام... باستحقاق العقاب على ترك كل منها... فإنه لا يجوز ترك الواجب بدون الإتيان بديله... بكلمة أخرى إن ترك كل واحد منها مُقتضٍ لاستحقاق العقاب... والمانع منه إنما هو الإتيان بالآخر، فإذا فرض أنه لم يأت به أيضاً... فلا مانع... فيكون العقاب عندئذٍ على الجمع بين الترور... مع أنه لا يمكن الالتزام بتعدد العقاب في المقام أبداً... [1].

إشكال وحدة العقاب في التقرير الأول للمسلك الثاني وعلاقته بالتسهيل الامتثالـي

في التبيين الأول للمسلك الثاني، يتم تحليل الواجب التخييري إلى مجموعة من «الوجوبـاتـ التعـيـينـيةـ المشـرـوـطـةـ». وحاصل هذا التصوير أن كلـ واحدـ منـ خـصـالـ الـكـفـارـةـ —ـ كـعـقـلـ الرـقـبةـ،ـ وـإـطـعـامـ سـتـيـنـ مـسـكـيـنـاـ،ـ وـصـيـامـ سـتـيـنـ يـوـمـاـ —ـ هـيـ وـاجـبـ تعـيـينـيـ قـائـمـ بـذـاتهـ وـذـوـ مـلـاكـ تـامـ.ـ فـالـغـرـضـ فـيـ كـلـ مـنـهـ مـسـتـقـلـ عـنـ الـآـخـرـ،ـ وـهـيـ عـلـىـ حدـ تـعـبـيرـ الـمـحـقـقـ الـأـصـفـهـانـيـ (ـقـدـهـ)ـ «ـمـتـبـاـيـنـةـ غـيرـ مـتـقـابـلـةـ وـقـاـبـلـةـ لـلـجـمـعـ»ـ،ـ وـإـنـمـاـ يـسـقـطـ الـإـلـزـامـ بـكـلـ مـنـهـ عـلـىـ نـحـوـ مـشـرـوـطـ بـالـإـتـيـانـ بـالـبـدـيلـ،ـ أـيـ:ـ «ـيـجـوزـ تـرـكـهـ إـلـىـ بـدـلـ»ـ.ـ فـظـاهـرـ التـكـلـيفـ وـإـنـ كـانـ وـاحـدـاـ،ـ إـلـاـ أـنـهـ يـنـحـلـ فـيـ عـالـمـ الـثـبـوتـ إـلـىـ ثـلـاثـةـ جـوـبـاتـ تعـيـينـيـةـ مشـرـوـطـةـ.ـ وـتـقـرـيرـ إـلـشـكـالـ الـذـيـ أـورـدـهـ السـيـدـ الـخـوـيـيـ (ـقـدـهـ)ـ هـوـ أـنـهـ بـنـاءـ عـلـىـ هـذـاـ الـمـبـنـىـ،ـ لـوـ تـرـكـ الـمـكـلـفـ جـمـيعـ الـبـدـائـلـ وـلـمـ يـتـحـقـقـ مـنـهـ أـيـ بـدـلـ،ـ فـإـنـ مـقـتضـيـ الصـنـاعـةـ هـوـ الـقـولـ بـتـعـدـ العـقـابـ.ـ وـذـلـكـ لـأـنـهـ بـتـرـكـ الـجـمـيعـ يـكـوـنـ شـرـطـ كـلـ إـلـزـامــ.ـ وـهـوـ «ـعـدـ الـإـتـيـانـ بـالـبـدـيلـ الـآـخـرـ»ـ.ـ مـتـحـقـقـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ سـائـرـ إـلـزـامـاتـ،ـ فـتـكـوـنـ جـمـيعـهاـ فـعـلـيـةـ وـمـنـجـزاـ،ـ فـيـكـوـنـ الـمـكـلـفـ قـدـ خـالـفـ ثـلـاثـةـ تـكـالـيفـ فـعـلـيـةـ.ـ وـعـلـيـهـ،ـ فـإـنـ الـلـتـزـامـ بـوـحدـةـ الـعـقـابـ فـيـ ظـلـ هـذـهـ الـبـنـيـةـ التـحـلـيـلـيـةـ يـغـدوـ بـلـاـ وـجـيـهـ صـنـاعـيـ مـقـبـولـ،ـ وـهـوـ مـاـ يـصـطـدـمـ مـعـ الـإـرـتـكـازـ الـعـقـلـائـيـ وـالـسـيـرـةـ الـفـقـهـيـةـ فـيـ بـابـ الـوـاجـبـ التـخـيـيـرـيـ،ـ الـلـذـيـ يـقـضـيـانـ بـأـنـ تـرـكـ الـجـمـيعـ يـمـثـلـ عـصـيـانـاـ وـاحـدـاـ لـاـ مـتـعدـداـ.

مناقشة الواجب القائم على التسهيل الامتثالـيـ:ـ إـنـ مـحاـوـلـةـ الـمـحـقـقـ الـأـصـفـهـانـيـ (ـقـدـسـ سـرـهـ)ـ لـتـرسـيـخـ وـحدـةـ الـعـقـابـ عـبـرـ التـمـسـكـ بـ «ـمـصـلـحةـ التـسـهـيلـ وـالـإـرـفـاقـ»ـ لـاـ تـنـهـضـ بـحـلـ إـلـشـكـالـ.ـ وـذـلـكـ لـأـنـهـ هـذـاـ التـسـهـيلـ —ـ بـحـسـبـ مـاـ يـسـتـفـادـ مـنـ قـرـائـنـ كـلامـهـ —ـ إـنـمـاـ يـقـعـ فـيـ مـقـامـ الـأـمـتـالـ،ـ وـمـؤـدـاـهـ أـنـهـ وـاحـدـاـ مـنـهـ يـكـفـيـ».ـ وـهـذـاـ التـرـخـيـصـ الـأـمـتـالـيـ لـاـ يـسـرـيـ بـطـبـعـهـ إـلـىـ «ـتـسـهـيلـ فـيـ صـعـيدـ الـعـقـابـ»ـ.ـ وـعـلـيـهـ،ـ إـنـاـ لـمـ يـأـتـ الـمـكـلـفـ بـأـيـ مـنـ الـبـدـائـلـ،ـ يـنـتـفـيـ مـوـضـوـعـ الـتـرـخـيـصـ الـأـمـتـالـيـ بـالـمـرـأـةـ،ـ وـيـبـقـيـ فـيـ عـهـدـهـ ثـلـاثـةـ وـاجـبـاتـ تعـيـينـيـةـ قـدـ تـرـكـتـ بـأـجـمـعـهاـ.ـ إـلـاـ أـنـ تـُـفـعـلـ دـعـوـيـةـ الـمـلـازـمـةـ بـيـنـ التـسـهـيلـ فـيـ الـأـمـتـالـ وـالـتـسـهـيلـ فـيـ الـعـقـابـ وـالـثـوابـ؛ـ بـيـدـ أـنـ هـذـهـ الـمـلـازـمـةـ لـمـ يـتـبـتـ عـلـيـهاـ بـرـهـانـ،ـ وـلـاـ هـيـ مـمـاـ يـسـتـفـادـ بـوـضـوـحـ مـنـ كـلـمـاتـ الـمـحـقـقـ الـأـصـفـهـانـيـ نـفـسـهـ.ـ وـإـنـ قـيـلـ بـأـنـ «ـنـفـسـ مـلـاكـ التـسـهـيلـ»ـ هـوـ الـذـيـ يـمـنـعـ مـنـ تـعـدـ الـعـقـابـ،ـ فـالـكـلـامـ يـدـورـ بـيـنـ أـمـرـيـنـ:ـ فـإـمـاـ أـنـ يـؤـولـ هـذـاـ إـلـىـ الـقـولـ بـالـتـسـهـيلـ فـيـ مـرـحـلـةـ الـمـلـاكـ نـفـسـهــ.ـ وـهـوـ مـاـ يـنـافـيـ فـرـضـيـةـ تـامـيـةـ الـمـلـاكـ فـيـ كـلـ طـرفـ وـيـعـدـ هـدـمـاـ لـأـسـاسـ هـذـاـ التـقـرـيرـ مـنـ أـصـلـهــ.ـ وـإـمـاـ أـنـ يـفـتـقـرـ إـلـىـ إـنـبـاتـ تـلـكـ الـمـلـازـمـةـ عـيـنـهـاـ الـتـيـ لـمـ تـبـتـ.

وـيمـكـنـ تـقـرـيبـ الـفـكـرـةـ بـالـقـيـاسـ عـلـىـ بـابـ التـزـاحـمـ؛ـ فـيـ بـابـ تـزـاحـمـ الـأـهـمـ وـالـمـهـمـ،ـ لـوـ أـتـىـ الـمـكـلـفـ بـالـأـهـمـ وـتـرـكـ الـمـهـمـ لـعـدـمـ إـمـكـانـ

الجمع بينهما، فلا مؤاخذة عليه في جانب المهم. ولكنَّ لو تركهما معاً، لتحقَّق منه تركُ تكاليفين، ويلزم من ذلك – على المشهور – تعدد العقاب. وفي مقامنا هذا أيضاً، وبناءً على هذا المسلك، يفترض وجود عدَّة واجباتٍ تعينيَّة «في صلب الواجب التخييري» نفسه. فبترك الجميع (من دون بدل)، يكون اللازمُ القهريُّ لهذا المبني هو تعدد العقاب. فالنتيجة إذن هي أنَّ اللوازم الثبوتية للمبني في التقرير الأول للسلوك الثاني لا تجتمع مع القول بوحدة العقاب. وعليه، يكون إشكال المحقق الخوئي – الدائر حول لزوم تعدد العقاب في فرض ترك الجميع – إشكالاً وجهاً ومحبلاً.[2]

المسلك الثاني في تحليل حقيقة الواجب التخييري: الغرض الواحد النوعي ومقوله «وجوب الجميع على نحو الترخيص»

وحاصِلُ هذا المسلك أنَّ الملاك في جعل الوجوب على خصال الكفارة وأمثالها يرجع إلى غرضٍ واحدٍ نوعيٍّ، فكلُّ واحدةٍ من هذه الخصال الثلاث – كعشق الرقبة، وإطعام ستين مسكيناً، وصيام ستين يوماً – تمتلك الصلاحية التامة لتحقيق ذلك الغرض واستيفائه. وعلى هذا الأساس، فبمجرد الإتيان بفردٍ واحدٍ منها يستوفى ذلك الغرض النوعي، فلا يبقى بعدئذ أيُّ ملاكٍ أو مقتضٍ لإيجاب الخصلتين الباقيتين من حيثية تحقيق ذلك الغرض. وعليه، تكون نسبة كلَّ واحدةٍ من هذه الخصال إلى ذلك الغرض الواحد نسبةً متساويةً وعلى السواء، من دون أن يكون هناك أيُّ تقدِّم أو أسبقيةٍ ملاكيَّة لبعضها على البعض الآخر. وفي مقام تعين متعلَّق هذا الوجوب، تُطرح احتمالاتٌ ثلاثة:

الأول: أن يتعلَّق الوجوب بأحدٍ هذه الخصال لا على التعين، أي بالفرد المردَّد. وهذا الاحتمال باطلٌ عقلاً، وذلك لأنَّ الفردية متساويةٌ للشخص، والفردُ المردَّد بما هو مردَّد لا تتحقَّق له في وعاء الخارج، وما لا وجود له لا يصلح أن يكون متعلَّقاً للبعث والإيجاب.

الثاني: أن يتعلَّق الوجوب بوحدٍ معينٍ منها. وهذا يقتضي الترجيحَ بلا مرجحٍ، وذلك بعد أن افترضنا تساويَ نسبة جميع الخصال إلى الملاك والغرض المطلوب، فلا وجهٌ لتعين واحدٍ منها دون الآخر.

الثالث: وعليه، فمع بطلان كلا الاحتمالين المتقدَّمين، يتعين القول بوجوب الجميع. وبذلك تكون الصورة النهائية للجعل الشرعي هي عبارة عن: «الوجوب التعيني على كلِّ واحدٍ من هذه الخصال، المقترن بالترخيص في تركه عند الإتيان بأحد بدائله». وهذا هو ما يصطَلح عليه بـ «الوجوب التعيني الترخيصي».

وليس المراد من مقوله «وجوب الجميع» على هذا التقرير هو الوجوب التعيني المحسن الاحلالِي، الذي يستلزم ضرورة الجمع بين الخصال في مقام الامتثال؛ بل المقصود هو نحوٌ خاصٌ من الوجوب يُرخص معه في ترك أيٍّ من البديلَ عند الإتيان بالآخر. وبتعبيرٍ أكثر دقة، إنَّ الخصال الثلاث تدخل بأجمعها وعلى نحو التعين في دائرة الإلزام، إلا أنَّ هناك حيثيةٌ ترخيصيةٌ مقترنةً بهذا العمل، تقتضي الإنْذَنَ في ترك الخصلتين الباقيتين عند تحقُّق واحدةٍ منها، وذلك لاستيفاء الغرض الواحد المنشود. والركيزة الأساسية لهذا التصوير ترجع إلى علم المكْلَف الإجمالي بضرورة أن يتحقق في الخارج وجودٌ واحدٌ على الأقل من هذا السنخ من الغرض. وحيث إنَّ تحصيل هذا الغرض ممكِّن بكلِّ واحدٍ من هذه الأفعال على حدة، ولا مرجحٌ لتعين خصوص أحدهما دون سواه، فقد أدخل الشارعُ الجميعَ في دائرة الإلزام، فمتى ما تحقَّق واحدٍ منها، يرتفع موضوع الإلزام عن البقية – بملك استيفاء الغرض – ارتفاعاً موضوعياً.

والفارق الجوهرِي بين هذا المسلك وسابقه يكمن في أنَّ المسلك الأول يفترض أنَّ لكلِّ واحدٍ من البديلَ غرضاً مستقلاً وملائِكاً تماماً في نفسه، فتكون المحصلة هي القول بوجود ثلاثة وجوهاتٍ تعينيَّة مشروطة. وأمَّا في المسلك الثاني – الذي نحن بصددِه – فالغرضُ واحدٌ، وما كلُّ خصلةٍ من تلك الخصال إلَّا طريقٌ وموصلٌ إلى ذلك الغرض الأوحد. ومن هنا تتأتَّي مقوليَّة فكرة «وجوب الجميع على نحو الترخيص»؛ إذ يوجد إلزامٌ ابتدائيٌ متوجَّهٌ إلى الجميع، ولكنه يسقط عن البقية بمجرد الإتيان بفردٍ واحدٍ

منها، وذلك لاستيفاء الغرض بالكامل. وفي هذا السياق، يقول المحقق الأصفهاني (قدس سره):

و يمكن فرض نظيره فيما إذا كان الغرض المرتب على الخصال واحداً نوعياً... فحيث إنّ نسبة الكل إلى ذلك الواحد اللزومي على السوية، فيجب الجميع؛ لأن إيجاب أحدها المردّد محال، وإيجاب أحدها المعين تخصيص بلا مخصوص، و حيث إنّ وجوداً واحداً منه لازم، فيجوز ترك كل منها إلى بدل... كذلك الإيجاب التخييري في هذا الفرض؛ لأنّ أصل الإيجاب عن مصلحة و تجويز الترك عن وحدانية اللازم منها في نظر الشارع.[3]

كما يوضح السيد الخوئي (قدس سره) هذا المسلك بقوله:

الثاني: أن يُفرض أن الغرض المترتب على الخصال... واحدٌ نوعيٌّ... إلا أن الإلزامي من ذلك الغرض وجودٌ واحدٌ منه... فلذا يجب الجميع... ومن ناحية أخرى حيث إنّ وجوداً واحداً من ذلك الغرض لازم، فالأجل ذلك يجوز ترك كل منها عند الإتيان بالآخر.[4]

الإشكال الأول للسيد الخوئي (قده) على المسلك الثاني

وقد أورد السيد الخوئي (قدس سره) على هذا المسلك إشكالاً محورياً حاصله أنّ هذا التصوير للوجوب التخييري يصطدم بالظهور الأولى للأدلة. وذلك بحسب تصريحه بأنّ الظاهر من العطف بأداة الترديد «أو» إنما هو «وجوب أحد الأطراف على البدل»، لا «وجوب الجميع على نحو يكون كل طرف واجباً مشروطاً بترك الآخر». وهو ما أفاده (قدس سره) بقوله:

وأماماً تفسيرها الثاني فيردّه: أولاً أنه خلاف ظاهر الدليل، فإنّ الظاهر كما عرفت وجوب أحد الأطراف أو الطرفين لا وجوب الجميع.[5]

دفع الإشكال عبر التفكيك بين صعيدي الثبوت والإثبات

والذي ينبغي أن يقال في مقام دفع هذا الإشكال هو ضرورة التفريق بين مرحلتين من البحث: مرحلة الثبوت ومرحلة الإثبات. فإنّ محور البحث في المقام ليس بحثاً إثباتياً يتعلق بظواهر الأدلة، بقدر ما هو محاولة لتقديم تحليلٍ ثبوتيٍّ وتصوير الكيفية المعقولة التي يمكن أن يقوم عليها الجعل التشريعي للوجوب التخييري في عالم التقنيين. وعلى هذا الأساس، فإنّ التمسك بمخالفة الظاهر – وإن كان مؤثراً في مرحلة الإثبات – لا ينهض في هذا الصعيد الثبوتي لدحض هذه المحاولة التحليلية من أساسها أو نفي إمكانها العقلي. والشاهد على ذلك أنّ أصحاب هذا المسلك أنفسهم – وفي مقدمتهم المحقق الأصفهاني (قده) – يقرّون بأنّ قراءتهم هذه لا تنسجم مع ظاهر اللفظ ابتداءً، إلا أنّهم يرون أنفسهم مدفوعين إلى هذا النحو من التحليل والتصوير، وذلك لأنّ الأخذ بالظاهر المجرد يعجز عن حلّ المعضلة الكامنة في حقيقة التخيير الشرعي ثبوتاً. وأماماً البحث عن مدى تامة هذا المسلك من الناحية الإثباتية ومطابقته للأدلة، فيأتي الكلام عنه في مرحلة لاحقة.

تحديد دقيق لموضوع البحث: التخيير الشرعي في مقابل التخيير العقلي

ولا بدّ من توضيح أنّ محور البحث هنا هو «التخيير الشرعي» لا «التخيير العقلي». ففي التخيير العقلي، يكون متعلق الوجوب هو القدر الجامع بين الأفراد، ويتوالى العقل بنفسه الحكم بالتخيير بين مصاديقه الخارجية؛ كمثال «جئني بإنسانٍ»، حيث يكون الجامع الحقيقيّ واضحاً، ويكون التخيير بين أفراده أمراً عقلياً محضاً. وأماماً في التخيير الشرعي – كما في خصال الكفاررة – فإنّ تصوير جامعٍ حقيقيٍ بين هذه الأطراف المتباعدة ليس بالأمر الميسور، ومن هنا تنشأ الحاجة الضرورية إلى تقديم تحليلٍ ثبوتيٍّ لحقيقة هذا التخيير وكيفيته. فالمحضود إذن في هذا الإطار هو الكشف عن حقيقة «الوجوب التخييري الشرعي» بما هو كذلك، لا إرجاعه إلى التخيير العقلي المعهود. وعلى هذا، فإنّ إشكال مخالفة الظاهر، وإن كان له وزنه في مرحلة الإثبات، إلا أنه لا يُعدُّ قاطعاً

أو حاسماً في صعيد البحث عن الإمكان الثبوتي. فإنّ مدّعى هذا المسلك الثاني هو أنه بالإمكان ثبوتاً تحليل حقيقة «الوجوب التخييري الشرعي» إلى مجموعة من «الوجوبات التعينية المقترنة بالترخيص»، ثمّ في مرحلة لاحقة – أي في مقام الإثبات – يُصار إلى محاولة التوفيق بين هذا التصوير الثبوتي وبين لسان الأدلة وظاهرها.

الإشكال الثاني للسيد الخوئي(قده) على المسلك الثاني

يرتكز المسلك الثاني في تحليل الواجب التخييري على افتراض أنّ الملاك في الحكم يرجع إلى غرضٍ واحدٍ نوعيٍّ، وأنّ كلَّ واحدٍ من خصال الكفار لا يليه طريقاً لتحصيل ذلك الغرض. والإشكال الذي يورده السيد الخوئي (قدس سره) هنا هو: من أين لنا إثرازُ هذا الغرض الواحد؟ وهو ما صرّح به بقوله:

و ثانياً: إنّه لا طريقَ لنا إلى إثرازِ أنَّ الغرضَ المترتبَ على الخصالِ واحدٌ بالمعنى والنوعِ وأنَّ الإلزاميَّ منه وجودٌ واحدٌ، فإنه يحتاجُ إلى علم الغيب.[6]

دفع الإشكال من منظار ثبوتي: إمكانية فرض الغرض الواحد لا تستلزم دعوى الكشف عن الغيب

والجواب على هذا الإشكال يبنتني على أنَّ هذا الإشكال في حقيقته إشكالٌ إثباتيٌّ، قدْ فُجِّهَ إلى مقام البحث الثبوتي، فيكون وارداً في غير محله. وذلك لأنَّ المحقق الأصفهاني (قده) في هذا المقام ليس بقصد إثبات وجود هذا الغرض الواحد على الصعيد الواقعي من خلال لسان الأدلة، الأمر الذي يفتقر إلى الإثراز والاستظهار، بل غاية ما يهدف إليه هو تقديم «صياغةٍ ثبوتيةٍ معقوله» لتفسير حقيقة التخيير الشرعي. فمقصوده هو أنَّه لو سلمنا بظهور الأدلة في التخيير، فإنَّ أحد النماذج التحليلية المعقولة ثبوتاً هو افتراض «غرضٍ واحدٍ نوعيٍّ» تكون نسبة كلَّ واحدٍ من البسائل إليه نسبةً متساوية، وهذا كله يجري في عالم الفرض والتحليل الثبوتي، من دون أيَّ ادعاءٍ بالكشف الفعليٍّ عن هذا الغرض أو التوصل بعلم الغيب. وأمّا مرحلة ترجيح هذا النموذج إثباتاً علىسائر النماذج المحتملة، فهو بحثٌ آخرٌ موكولٌ إلى رتبةٍ لاحقة. وعليه، فإنَّ إشكال السيد الخوئي، بوصفه إشكالاً إثباتياً، لا يكون حاسماً في مقام البحث عن الإمكان الثبوتي. فكلُّ ما يدعى به هذا المسلك هو أنه بالإمكان ثبوتاً تحليل التخيير الشرعي بالرجوع إلى «غرضٍ واحدٍ نوعيٍّ»؛ أمّا الحكم النهائي في مدى ترجيح هذا التحليل إثباتاً، فهو ما سيأتي بيانه في مرحلته الخاصة.

الإشكال الثالث للسيد الخوئي (قده): طرح مسلكٍ رابع وهو «الجامع الانتزاعي» بديلاً عن «وجوب الجميع»

يرتكز المسلك الثاني في تحليله للواجب التخييري على أساس «الغرض الواحد النوعي». وحاصل التصوير أنَّ كلَّ واحدٍ من الأطراف – كالعتق والإطعام والصوم – ما هي إلا طرائق لتحصيل ذلك الغرض الكلّي، وأنَّ نسبة الجميع إليه على السواء. وانطلاقاً من هذه المقدمة، عمد المحقق الأصفهاني (قدس سره) إلى سدّ الطريق أمام احتمالين: الأول، تعلق الوجوب بـ«أحدها لا على التعينين» أي بالفرد المردّد، وهو محال؛ لأنَّ الفردية مساواة للشخص، وما هو مردّ لا تتحقق له في وعاء الخارج. الثاني، تعلق الوجوب بـ«واحدٍ معين»، وهو يستلزم الترجيح بلا مرجح. ومن هنا، خلص (قدس سره) إلى نتيجةٍ حتمية، وهي: «فتتعين أن يجب الجميع»؛ أي أنَّ الخصال الثلاث تدخل بأجمعها في دائرة الإلزام التعيني، وإن كان الإن ثابتًا في ترك أيٍ منها عند الإتيان بالآخر.

إلا أنَّ السيد الخوئي (قدس سره) يرى هذا الاستدلال المنطقي ناقصاً وغير حاصر للاحتمالات، وذلك لوجود شقٍّ رابعٍ ممكِّنٍ لم يتم التعرّض لإبطاله، وهو أنْ يتعلق الوجوب بـ«الجامع الانتزاعي» المعبر عنه بـ«أحدها». وتوضيح ذلك يقتضي التفريغ الدقيق بين معنيين لمفهوم «أحدها»:

الأول: «أحدها» بما هو مصداقٌ خارجيٌّ مردّد (الفرد المردّد). وهذا هو الذي حكم المحقق الأصفهاني باستحالته، وهو صحيح؛ إذ لا وجود له في عالم الواقع والخارج، وما هو كذلك لا يصلح أن يكون متعلقاً للأمر.

الثاني: «أحداها لا بعينه» بما هو عنوانٌ مفهوميٌّ وجامعٌ انتزاعيٌّ. وهذا العنوان المفهوميُّ أمرٌ معقولٌ تماماً، ويصلح أن يتعلّق به التكليف؛ وذلك لأنَّ التكليف ليس إلَّا أمراً اعتبارياً، وليس من الضروري في عالم الاعتبار أن يكون الجامعُ بين الأطراف جاماً ذاتياً حقيقةً، بل يكفي في صحة تعلق التكليف به أن يكون جاماً انتزاعياً.

والثمرة المترتبة على سلوك هذا الطريق الرابع واضحةٌ وجليةٌ؛ إذ يكون متعلقاً بالإلزام بناءً عليه هو عنوان «الإتيان بأحد هذه الخصال»، لا ثلاثة تكاليف تعينية مستقلة. وحينئذٍ، فإنَّ المكالف بإتيانه أيَّ بدلٍ من هذه البسائل، إنما يمثل ذلك العنوان الجامع نفسه. وهذا التصوير ينسجم تماماً مع فرض تساوي نسبة الأطراف إلى الغرض الواحد (فلا يلزم الترجيح بلا مردج)، كما أنه في الوقت ذاته ينجو من محذور القول بـ«وجوب الجميع» وما يتربّط عليه من لوازم، كتعدد العقاب عند ترك جميع الخصال؛ وذلك لأنَّ التكليف في حقيقته واحد، فيكون ترك الجميع تركاً لذلك العنوان الجامع الواحد، وهو ما يستتبع عصياناً واحداً لا أكثر. والفارق بين هذا التحليل وبين التخيير العقلي المعهود واضحٌ أيضاً؛ ففي التخيير العقلي، يكون الجامعُ جاماً حقيقةً، بينما في التخيير الشرعي الذي هو محلٌّ كلامنا، يكون الجامعُ عنواناً انتزاعياً يلحظه الشارعُ بنفسه ويصبُّ عليه الجعلُ والاعتبار.

المحصلة: وعلى هذا، فمع إبطال احتمالي «الفرد المردّد» و «الواحد المعين»، لا تكون مضطرين للانحصار في نتيجة «وجوب الجميع». بل يبقى الطريق مفتوحاً أمام الشقِّ الرابع، وهو تعلق الوجوب بـ«الجامع الانتزاعي المعتبر عنه بأحداها»، وهو شقٌّ معقولٌ صناعياً، بل يبدو أكثر انسجاماً مع ظاهر أداة الترديد «أو». وبهذا يتضح أنَّ إشكال السيد الخوئي (قدس سره) الثالث إنما هو ناظرٌ إلى كشف المغالطة الكامنة في استدلال أصحاب المسلك الثاني، حيث إنَّ حصرهم للاحتمالات كان حسراً غير تامٍ، فوقعوا في مغالطة منطقية مردّها إلى إهمال قسمٍ رابعٍ محتمل. وهو ما أفاده (قدس سره) بقوله:

... لازمه وجوب أحد تلك الخصال لا وجوب الجميع... لا نقول بوجوب أحدهما المعيّن... بل نقول بوجوب أحدهما لا بعينه وهو غير أحدهما المردّد في الواقع... فها هنا دعويان: الأولى: أنَّ أحدهما لا بعينه—المعتبر عنه بالجامع الانتزاعي—قابلٌ لتعلق التكليف به. والثانية: أنَّ أحدهما المردّد في الواقع غير قابلٍ له... فها هنا شقٌّ رابع... وهو تعلقُ الأمرِ بأحداها لا بعينه... غايته أنَّ المكالف مُخِيَّرٌ في تطبيقه على هذا الفرد أو ذاك.[7]

الإشكال الرابع للسيد الخوئي (قدره): لزوم محذور تعدد العقاب

خلاصة التصوير في هذا المسلك هو أنَّ منشأ الحكم يرجع إلى «غرضٍ واحدٍ نوعيٍّ»، وأنَّ باعتبار تساوي نسبة كلٍّ واحدٍ من البسائل إلى ذلك الغرض، يُصار إلى القول بـ«وجوب الجميع على نحو الترجيح». وبيان ذلك: أنَّ كلَّ واحدةٍ من هذه الخصال — كالعتق والإطعام والصوم — تدخل ابتداءً في دائرة الإلزام على نحو التعيين، وما «جواز الترك» الثابت لكلٍّ منها إلَّا جوازُ مشروطٍ بالإتيان بالبديل، أيَّ أنه جوازٌ «إلى بدل».

تقرير الإشكال الرابع: حتَّى مع التنزل والتسليم بجميع مقدّمات هذا المسلك، فإنَّ محذور تعدد العقاب يعود للبروز بشكلٍ قهريٍّ عند فرض «ترك الجميع». وبيان ذلك أنَّ جواز الترك، بحسب هذا التصوير، هو جوازٌ مقيدٌ ومعلقٌ على الإتيان بالبديل، أيَّ أنه ترجيحٌ «إلى بدل» لا ترجيحٌ مطلق. وعليه، ففي حالة ترك جميع الأطراف، لا يتحقق شرط هذا الترجيح أصلاً، فلا يكون هناك أيَّ إذنٍ فعلٍ في الترك. وحينئذٍ، يصدق على ترك كلٍّ خصلةٍ من الخصال أنه «ترك بلا بدل»، فيكون المقتضي لاستحقاق العقاب تماماً ومتتحققاً في كلٍّ واحدةٍ منها على حدة. وتكون المحصلة هي تعدد المخالفات، ويترتب عليه بالتبع تعدد العقاب. هذا في حين أنَّ الارتكاز المتشريعي والسيرية القطعية بين الفقهاء يقضيان بوحدة العقاب في فرض ترك الجميع، وهذا الالتزام بتعدد العقاب مما «لا يلتزم به أحدٌ».

وقد يحاول التخلص من هذا المحذور بالتمسُّك بأنَّ موضع المؤاخذة هو «تركُ ما لا يجوز تركُه»، الأمر الذي قد ينتهي إلى وحدة

العقاب. إلا أنَّ هذه المحاولة لا تُجدي نفعاً في المقام؛ وذلك لأنَّه عند ترك الجميع، لم يدخل أَيُّ «ترخيصٍ بدلِيٍّ» حِلْز الفعلية، كي يتحدَّد به موضوع المؤاخذة في «واحد» منها. وعليه، يبقى عنوان ترك الواجب منطبقاً على كلِّ من الخصال الثلاث، ويظلَّ محذور تعدد العقاب قائماً بلا دافع. ويخلص السيد الخوئي (قدس سره) إلى أنَّ كلا تقريري المحقق الأصفهاني للسلوك الثاني – مع كلِّ ما فيهما من تنقيحاتٍ فنيةٍ ودقةٍ صناعيةٍ – يواجهان الإشكالات الأربع المتقدمة، وأنَّ الإشكال الرابع بالخصوص (وهو لزوم تعدد العقاب عند ترك الجميع) يعود في كلا التقريرين على السواء. وما لم يتم تقديم وجهٍ صناعيًّا مقبولً لوحدة العقاب في ظلَّ هذه البنية التحليلية – كدعوى سراية الترخيص إلى صعيد المؤاخذة، أو قيام دليلٍ خاصٍ على تحديد الشارع لموضوع العقاب في واحدٍ لا غير – فإنَّ نتيجة هذا المسار ستبقى مصطدمةً مع الارتكاز المتشَّعِّب والسيرَة الفقهية. وفي هذا الصدد يقول (قدس سره):

و رابعاً: على تقدير تسليم أنَّ الواجب هو الجميع إلا أنَّ لازم ذلك هو تعدد العقاب عند ترك الجميع... ضرورة أنَّ الجائز هو ترك كلِّ منها إلى بدلٍ لا مطلقاً... فالنتيجة أنَّ هذا القول بكلِّ تفسيريه لا يرجع إلى معنى صحيح.[8]

و صلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطَّاهِرِينَ

-
- [1] - ابوالقاسم خويي، محاضرات في أصول الفقه، با محمد اسحاق فياض (قم: دارالهادى، 1417)، ج 4، 30.
 - [2] - المقرر: ويمكن أن يقال في مقام الدفاع عن هذا المسار إنَّ موضوع المؤاخذة في الواجب التخييري هو تركُ عنوان «ما لا يجوز تركه إلا إلى بدل». وهذا العنوان، في ظلَّ هذه البنية التحليلية، لا ينطبق إلا على «أحدها» لا على «كلَّ واحد» منها بنحو مستقل. وبعبارة أخرى، إنَّ روح القانون ومقاده هنا هو: «لا يجوز لك ترك الجميع، بل لا بدَّ من الإتيان بواحد». وعليه، فإذا لم يأتِ المكلف بأيِّ منها، فإنَّ الذي يتحقق في حقِّه هو مخالفةٌ واحدةٌ تحت عنوانِ واحدٍ (وهو تركُ أصل التخيير المأمور به)، لا ثلاثُ مخالفاتٍ مستقلة. وهذا هو ما أشار إليه المحقق الأصفهاني (قدس سره) في متن عبارته بقوله: «فإذا ترك الكلَّ كان معاقباً على ما لا يجوز تركه إلا إلى بدل، وليس هو إلا الواحد منها لا كلُّها». أي أنَّ مناط العقاب هو ذلك «الواحد من البديل» الذي كان متعيناً عليه الإتيان به على البديل، لا أنَّ يثبت بترك الجميع ثلاثةً عقوباتٍ مستقلة.
 - [3] - محمد حسين اصفهاني، نهاية الدراء في شرح الكفاية (بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، 1429)، ج 2، 270.
 - [4] - خويي، محاضرات في أصول الفقه، ج 4، 28.
 - [5] - نفس المصدر، 31.
 - [6] - نفس المصدر.
 - [7] - نفس المصدر.
 - [8] - نفس المصدر ، 32.

المصادر

- اصفهاني، محمد حسين. نهاية الدراء في شرح الكفاية. ٦ ج. بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، 1429.
- خويي، ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه. با محمد اسحاق فياض. ٥ ج. قم: دارالهادى، 1417.